الفصل الأول

obeikandl.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

* أهمية الدراسة
* تساؤلات الدراسة
* منهج الدراسة
* حدود الدراسة
* الدراسات السابقة
* خطوات الدراسة
* السياسة التعليمية فى مصر فى الثمانينيات
* ورقة تطوير التعليم فى مصر
* السياسة التعليمية فى مصر
* إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر
* المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية فى مصر ١٩٨٠ ــ ١٩٩٠

obeikandi.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

من الأهداف الأساسية للتربية نقل تراث الأمة الإجتماعى من جيل إلى آخر . ويشترك الإعلام مع التعليم فى كثير من الأهداف التربوية ، حيث أن التغيير فىالسلوك فى كليهما يعد طريقة إلى تكييف فى الحياة ، ليعيش المتعلم حياة أفضل [١]

ومن وسائل الإعلام ما هو مقروء ، وما هو مسموع ، وما هو مرئى " ولا يمكن لأى مجتمع معاصر الإستغناء عن الصحافة ومن ثم فالصحافة هى أحد وسائل الإعلام المكتوبة فى عصرنا .... والتى أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الكيان السياسى والإجتماعى فى أى مكان وما أحوج مجتمعاتنا النامية إلى ذلك النوع من الصحافة الذى يساعد على علاج المشكلات المتكدسة المحيطة بنا .

فيمكن لها أن تقوم بأدوار المؤسسات الثقافية والتعليمية ، وتؤدى ما تقوم به الجامعات والمدارس ، وذلك بدءاً بمحاربة الأمية بمعناها العام والخاص [٢] .

وعلى سبيل المثال ، تختلف وظائف الصحافة بإختلاف الظروف الإجتماعية والإقتصادية لكل مجتمع ، كما أن هناك وظائف تمارسها الصحافة فى بعض المجتمعات ، ولا تمارسها فى مجتمعات أخرى .

مثل وظيفة الكشف عن الفساد والإنحرافات ، والتى تمارسها الصحافة فى المجتمعات الديمقراطية بينما لا تمارس بنفس الكفاءة والوضوح فى المجتمعات غير الديمقراطية .

ووظيفة المشاركة فى عملية التنمية والتى تمارسها الصحافة فى المجتمعات النامية [٣]

---

[١] سامى ذبيان : الصحافة اليومية والإعلام ، دار المسيرة ، بيروت ١٩٨٧ ، صـ ٤١

[٢] عبد العزيز الغنام : مدخل فى علم الصحافة ، دار النجاح ، بيروت ١٩٧٢ ، صـ ٥

[٣] ليلى عبد المجيد ، محمود علم الدين : الصحافة ، المداخل الأساسية ، الغربى للنشر القاهرة ، ١٩٩١ صـ ١٥

إن الصحافة قوة مؤثرة وهى فى الحقيقة قوة الكلمة التى تستقر فى العقول ، وتتجاوب مع امال الأمم وطموح الشعوب .

إذن فالصحافة مهنة ورسالة ، وليست شعارات تتغير بتغير الأبواق ، كما ما تراه فى بعض المجتمعات النامية من إحتواء نظم الحكم للصحافة وتوظيفها فى خدمة نظام الحكم ، إن الصحافة فى ظل تلك النظم لا تكون قوة مستقلة لها سلطة التوجيه وحرية الرأى والتعبير ، ولكنها تكون جهازا حكوميا يدعو إلى رأى الحاكم ، ودفع الشعب لأن ينظرمن خلال هذا الجهاز إلى الأشياء ولكن بعين الحاكم [1] .

أهمية الدراسة :

ساهمت الصحافة المصرية بأساليب متعددة ، فى نشر الكثيرمن القضايا التربوية ، وقد شهدت فترة الثمانينيات أحداثا تربوية هامة ، كان من أبرزها طرح إستراتيجية تطوير التعليم فى المؤتمر القومى لتطوير التعليم [2]

وأبرزت الصحافة توجيهات الرئيس مبارك للوزراء والمسئولين بضرورة الإهتمام بالتعليم ، وأنه لا بد وأن تكون الجهود الشعبية والحكومية منسقة ومتجانسة ، حتى تتجه إلى نفس الهدف [3] .

إن التغييرات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع المصرى فى الثمانينات أفرزت مشكلات تربوية عديدة فرضت تواجدها فى الصحافة المصرية .

---

[1] إجلال خليفة : الصحافة ، دار الطباعة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٦ صـــ ٥

[2] عقد لمؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يولية ١٩٨٧ تحت شعار " أمة لها مستقبل " وقد إفتتحه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .

[3] الأخبار : ١٥ / ٧ / ١٩٨٧ ع ١٠٩٧١ صـــ ١

تساؤلات الدراسة :

ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسى التالي :

١ ـ إلى أى مدى عاشت الصحافة المصرية فى الثمانينيات القضايا والمشكلات التربوية التى طرحت فى تلك الفترة ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية هى

٢ ـ العوامل المؤثرة فى طرح هذة القضايا ؟

٣ ـ ما ملامح الخلاف بين الصحف القومية والصحف الحزبية فى تناول هذة القضايا التربوية ؟

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى ، حيث تهتم الدراسات الوصفية بمعرفة الوضع الحالى للظاهرة بهدف تحديد طبيعة الظروف ، والإتجاهات السائدة التىتسير فى طريق النمو والتطوروالتغيير [١]

وتتطلب الدراسة من حيث الموضوع والأهداف إستخدام أسلوب تحليل المحتوى .

وتحليل المحتوى : أسلوب من أساليب البحث العلمى ،ويستهدف دراسة ظواهر المضمون ، ووضع قوانين لتفسيرها ويهتم أسلوب تحليل المحتوى بوصف وتنسيق النقاط التى تحتويها مادة الإتصال [٢] .

وتحليل المحتوى يمكن إستخدامه فى مجالات بحثية متنوعة ، وعلى الأخص فى علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر ، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث

---

[١] د يوبو لدب ، فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ترجمة محمد نبيل نوفل وأخرين ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٧ ، صـ ٣١٣

[٢] رشدى طعيمة : تحليل المحتوى فى العلوم الإنسانية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ صـ ٣٣

الشكل والمضمون تلبية للإحتياجات البحثية المصاغة فى تساؤلات البحث ، أو فرضياته الأساسية ، طبقا للتصنيفات الموضعية التى يحددها الباحث [١] .

وتحليل المضمون : " هو أداة منهجية للدراسة الكمية واداة الإتصال ، وأداة لإختيار فروض معينة عن مادة الإتصال وأداة للتنبؤ وتكمن أهمية تحليل المضمون فى كونة منهجا لدراسة الظاهرة محل التحليل فى حالتها الديناميكية " [٢]

ويشير بعض الباحثين فى هذا المجال إلى أنه :

" يقصد بتحليل المحتوى : دراسة المادة الإعلامية التى تقدمها الوسيلة ، بهدف الكشف عما تريد هذة الوسيلة أن تبلغه لجمهورها " [٣]

خطوات تحليل المحتوى :

إن تحليل المحتوى يتطلب :

أولا : صياغة مشكلة البحث والإطار النظرى ثم إختيار العينة .

ثانياً : تقرأ الوثائق ويتم ترميزها وتكثيف المحتوى المناسب فى إستثمارات خاصة بالبيانات . وبعد الترميز يتم تقدير الوحدات التى صنفت تحت كل فئه ، مع حساب تكراراتها ثم تفسير النتائج فى ضوء الإطار النظرى المناسب [٤] .

أهداف الدراسة وحدودها :

تحاول الدراسة الحالية للكشف عن موقف الصحافة المصرية من قضايا ومشكلات التعليم فى مصر فى الثمانينيات من خلال أربعة صحف تمثل ، وجهة نظر الصحافة والتى يطلق عليها الصحف القومية هما (الأهرام ـ الأخبار) .

---

[١] سمير محمد حسنين : تحليل المضمون ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ صـ ١٩ ، ٢٢

[٢] عواطف عبد المجيد ـ نادية سالم وأخرون : تحليل المضمون فى الدراسات الإعلامية ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٢، صـ ١٣٩

[٣] سمير محمد حسنين : بحوث الإعلام : الأسس والمبادئ ـ عالم الكتب القاهرة ، ١٩٧٦ ، صـ ١٣٢

[٤] رشدى طعيمة : تحليل المحتوى فى العلوم الإنسانية مرجع سابق صـ ٤٥

ثم نموذجان للصحف الحزبية ، والتى تعتبر صحف معارضة وهما (الوفد والأهالى) حيث تنطق الأولى بلسان حزب الوفد وتعبر الثانية عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

علماً بأن صحيفتى الوفد والأهالى هما اللتان كانتا موجودتان فى بداية الثمانينيات ، وتهدف الدراسة لرصد إتجاهات هذة الصحف نحو القضايا التربوية والتى تم تقسيمها إلى قضايا عامة ، وقضايا ترتبط بالمراحل الدراسية ورجعت الباحثة إلى قسم الدوريات بدار الكتب المصرية ، وقد قامت بمسح شامل لجميع الأعداد التى صدرت من صحف الدراسة فى الثمانينيات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ وقد بلغ إجمالى القضايا التربوية بالنسبة للأهرام ٢١٠٥ مقالاً موزعة على الأشكال الصحفية المختلفة والأخبار ٩٩٩ أما جريدة الوفد فكانت ٦٠٦ كما تضمنت الأهالى مقالاً تربوياً موزعاً على الأشكال الصحفية المختلفة [١] وعلى ذلك بلغ إجمالى القضايا التربوية فى صحف الدراسة فى فترة الثمانينيات (٣٧٩٦) مقالا تربوياً ولم تتناول الباحثة جميع المؤسسات التربوية وإنما إقتصرت فقط على مؤسسات التعليم الرسمى من بين المؤسسات التربوية والقضايا التربوية هى بطبيعتها مرتبطة بالنظام التعليمى والمقصود بها التركيز على الجانب التعليمى فقط والإقتصار على مؤسسات التعليم الرسمى من بين المؤسسات التربوية .

الدراسات السابقة :

(١) دراسة : أمال الغرباوى مهدى عباس [٢]

---

[١] أنظر ملحق ١ ، ص ١٧٢

[٢] دور الصحافة المصرية فى تبنى بعض قضايا التربية والتعليم فى الفترة (١٩٢٣ ــ ١٩٥٢) رسالة دكتوراه بكلية التربية جامعة أسيوط ١٩٨٨ .

وتهدف الدراسة إلي :

١- الوقوف على أهم القضايا التعليمية ، التى كانت موجودة فـى الفترة من ١٩٢٣ ــ ١٩٥٢ والتى أثارتها الصحف المختلفة .

٢- الوقوف على موقف الصحافة المصرية من (١٩٢٣ ــ ١٩٥٢) من قضايا التعليم ومشكلاته ، ومدى تأثير الصحافة المصرية فىالسياسة التعليمية .

٣- الوقوف على مدى تأثير السياسة التعليمية بالأنظمة الحزبية فى الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢)

ويختلف هذا البحث عن الدراسة الحالية فى :

صحف الدراسة ، فهذا البحث إستخدام صحف الأهرام ــ الأخبار ــ المقطم ــ السياسة ـ البلاغ ـ المصرى .

* وكذلك يختلفان فى الفترة الزمنية التى يعالجها كل منهما فهذا البحث يتناول الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) .

٢ ــ دراسة : سليمان نسيم سليمان [١] :

وتهدف الدراسة إلى بيان أن أجهزة التشريع (البرلمان) وأجهزة الرأى (الصحافة) قد شاركت فى إبراز أهمية التعليم وقضاياه المختلفة ، والعمل على خدمتها ونقل إنطباعات الشعب عنها . ومن هذة القضايا ما إستمر طوال حقبة الدراسة (١٩٢٣ ـ١٩٥٢) .

وتتحدد مشكلة الدراسة فى توضيح أوجه التأثير والتأثر بين قضايا التعليم كوعاء للنضال الوطنى ، والحركة القومية خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ، وبين أجهزة التشريع والرأى ،مما شكل علاقة سببية مباشرة نتج عنها صدور العديد من النظم واللوائح والخطط ، التى أثرت فى التعليم المصرى فى ذلك الوقت تأثيرات شتى .

---

[١] موقف أجهزة التشريع والرأى فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) ــ رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية جامعة عين شمس ١٩٨٧ .

ويختلف هذا البحث عن الدراسة الحالية . فى أنه يتناول موقف أجهزة التشريع ــ وهى البرلمان ، وأجهزة الراى ـ وهى الصحافة من بعض قضايا التربية ، وكذلك تتناول الفترة (١٩٢٣ ـ ١٩٥٢) .

٣ ـ دراسة : محمد إبراهيم محمد الشطلاوى [١]

وتهدف الدراسة إلى توضيح أن الصحافة كانت بالنسبة لقضايا التربية منبراً حواريا ، حيث كانت الأراء والأفكار تعكس مدى الوعى التربوى ، أكثر مما تعكسه النظم التعليمية القائمة فالأراء ، والفكرالداعى إلى التطوير ، لا يجد فرصة للتطبيق قبل مضى عدة سنوات ، هذا يبين أنه لا يمكن تقويم أى حقبة تاريخية من ناحية الوعى التربوى ، وفقا لما كان فيها من نظام تعليمى او سياسة تعليمية .

ويختلف هذا البحث عن الدراسة الحالية فى صحف الدراسة فهى الأهرام والأخبار والمصرى والجمهورية وكذلك الفترة الزمنية من ١٩١٩ ـ ١٩٧٨

أوجه الإختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

إن فترة الثمانينيات شهدت إهتماماً ملحوظاً من الصحافة بالقضايا التربوية ، ولاسيما فى أواخر الثمانينيات حيث اصبحت القضايا التربوية قضايا رأى عام .

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة فى الصحف محل الدراسة فقد تم إختيار أربعة صحف منها ما يمثل وجهة نظر الصحافة القومية (الأهرام ـ الأخبار) ثم صحف حزبية وهى (الوفد ـ الأهالى) حيث يعبران عن حزب الوفد ، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

---

[١] إتجاهات الفكر التربوى فى الصحافة المصرية من ١٩١٩ ــ ١٩٧٨دراسة تاريخية مستقبلية ــرسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية جامعة المنصورة ١٩٨٢ .

خطوات الدراسة :

تسير خطوات الدراسة فى الإتجاه التالي :

أولا : تبدأ الدراسة بالفصل الأول الذى يتضمن الإطار العام من حيث توضيح أهمية الدراسة وتساؤلاتها والمنهج المستخدم ، وحدود الدراسة ، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية .

ثم تنتقل الدراسة إلىالسياسة التعليمية فى مصر فى الثمانينيات مستعرضة ورقة تطوير التعليم والسياسة التعليمية فى مصر ، ثم إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ثم التغيرات الإجتماعية والإقتصادية فى مصر ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ .

ثانياً : ويأتى بعد هذا الفصل الثانى ، والذى يتناول القضايا العامة التى تناولتها صحف الدراسة فى الثمانينيات وهذة القضايا .

لا تصدق على مرحلة واحدة ، بل تخص كل مراحل التعليم ، ومن هنا كانت القضايا التى أثارتها الصحف هى ما يلى :

المجانية ـ الدروس الخصوصية ـ الأمية ـ الكتاب الخارجى ـ تطوير التعليم ـ طرق التدريس أو ما أطلق عليه الحفظ والتلقين ـبطالة الخريجين ـ التعليم الخاص ـ الإدمان ـالكمبيوتر ـ فلسفة التعليم ـ المعلم الأجنبى لمدارس اللغات .

والقضايا السابقة تم تناولها على أنها قضايا عامة وأساسية لأنها لا تخص مرحلة دون غيرها بل تخص كل مراحل التعليم ومن هنا كانت البداية بها .

وقد تناولت الباحثة فى هذا الفصل مثل غيره فئات التحليل حسب درجة إنتشار الفكرة وذيوعها أى أن ترتيب القضايا فى هذة الدراسة مرتبط بزيادة معدل تكرار الفكرة وإنتشارها فى صحف الدراسة .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الثالث والذى يتناول قضايا التعليم الأساسى وتفريعاته التى تناولتها الصحف محل الدراسة . ومن هنا كانت القضايا التى تناولتها الصحف هى ما يلى :

خفض السلم التعليمى ـ التعليم الأساسى ـ رياض الأطفال ـ اليوم الكامل ـ إلغاء الشهادة الإبتدائية ـ مجموعات التقوية ـ المدرسة ذات الفصل الواحد ـ منهج التربية الدينية فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى .

وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى الفصل الرابع والذى يتناول قضايا التعليم الثانوى العام والفنى وهى ما يلى :

الثانوي العامة ـ الغش الجماعى ـ GCE ـ الإستثناءات ـ التنسيب ـ فصول المتفوقين بالثانوي العام ـ راسبى الثانوية العامة فى دور المعلمين ـ تعديل المسار ـ التعليم الفنى ثم تنتقل الدراسة إلى الفصل الخامس والذى يتناول قضايا التعليم العالى والجامعى وهى ما يلى :

الجامعة الأهلية ـ الحرية الأكاديمية ونوادى أعضاء هيئات التدريس ـ النشاط الطلابى ـ تعريب الطب ـ الكتاب الجامعى ـ الجامعة المفتوحة ـ سياسة القبول بالجامعات (محاولة إلغاء مكتب التنسيق ـ الأبواب الخلفية للجامعات المصرية ـ القبول الإقليمى ـ المواد المؤهلة ـ جامعة بيروت) الجامعات الإقليمية ، مشكلات التعليم الجامعى ـ قانون التعليم الجامعى ـ إعداد المعلم ـ الدراسات العليا ـ تطوير المعاهد الفنية .

والفصول التالية من الدراسة توضح ما ذكر فى هذا الفصل تفصيلاً .

السياسة التعليمية فى مصر فى الثمانينيات :

يختلف التعليم عن أى نشاط إجتماعى أخر ، من حيث أن إهتمامه يتجه أساسا إلى ماينبغى أن يكون ، والسياسة التعليمية ليست غاية بل تستخدم كوسيلة ، لتحقيق أهداف إجتماعية أوسع ، وتستخدمها الحكومات فى كافة المجتمعات .

سواء المتقدمة أو النامية على السواء ، للقضاء على مظاهر التخلف والطبقية [١] .

والمقصود بالسياسة التعليمية هو أنها " مجموعة من المبادئ والقرارات تستمد من نظام محدد للقيم بمستوياتها المختلفة من إستشراق النتائج والآثار المحتملة للقرارات " [٢]

وتتمثل جهود السلطة التعليمية فى طرح العديد من الوثائق الرسمية التى تحتوى على ملامح السياسة التعليمية الجديدة لتطوير التعليم ، ومن أهم هذة الوثائق الرسمية . ورقة تطوير التعليم والصادرة فى سبتمبر ١٩٨٠ فى عهد وزارة الدكتور مصطفى كمال حلمى والسياسة التعليمية فى مصر عام ١٩٨٥فى عهد وزارة الدكتور عبد السلام عبد الغفار . وأخيراً إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر فى يوليو ١٩٨٧ فى وزارة الدكتور أحمد فتحى سرور [٣] . ومن الوثائق الرسمية ما يحدد السياسة التعليمية بصورة اسياسة وأهمها الدستورالمصرى الصادر (١٩٧١) والذى يحدد سياسة التعليم العامة فى مصر ، وتأتى المواد من (٧) إلى (٣٩) والتى تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التعليم ، وخاصة المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ [٤] .

ومن هنا فالسياسة التعليمية الفعلية أو المقترحة لا يمكنها ولا تستطيع تجاهل ما جاء فى الدستور بل تترجمه وبالنسبة للورقة تطوير التعليم (١٩٨٠) فقد تميزت بأنها .

---

[١] نادية جمال الدين : منهجية تقويم السياسة التعليمية : البرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الإجتماعية الندوة ١٣ ـ ١٥ ، المركز القومى للبحوث الجنائية والإجتماعية ـالقاهرة ـ إبريل ١٩٨٨ صـ ١٤٢ .

[٢] المرجع السابق صـــ ١٤٤

[٣] وزارة التربية والتعليم ، تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سياسته وخططه وبرامج تحقيقه ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٠ .

- وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥

- أحمد فتحى سرور : إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، القاهةارة ـ يوليو ١٩٨٧

[٤] دستور جمهورية مصر العربية وتعديله ١٩٨٠ ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٠

" طرحت على لجنة التعليم بمجلس الشعب ، ومختلف الأحزاب السياسة والمجلس القومى للتعليم ، والأجهزة الشعبية ، والحكم المحلى ، والنقابات المهنية وفى مقدمتها نقابة المعلمين وأجهزة الوزارة ، والمديريات التعليمية بالمحافظات ، والجامعات .

هذا بالإضافة إلى إرسالها لجميع الوزارات ، كذلك عرضت على اللجنة الوزارية للخدمات [١] وقد نصت ورقة تطوير التعليم على إطالة فترة الإلزام إلى تسع سنوات وحتى سن (١٥) سنة ، وهو ما يعرف بالتعليم الأساسى ، وأن السياسة التعليمية بصدد مد الإلزام تستند إلى النص الدستورى للمادة رقم (١٨) والتى تنص على أن : " التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الإبتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام ، إلى مراحل أخرى [٢] وهو ما تحقق بالفعل بصدور قانون (١٣٩) لسنة ١٩٨١ .

غير أن مسار هذة السياسة ثم تعديله عام ١٩٨٨ بقرار بقانون رقم (٢٣٣) بتخفيض سنوات الإلزام إلى ثمان سنوات فقط [٣] .

ويمكن القول أن السياسة التعليمية فى مصر تفتقد إلى مفهوم الإستمرارية حيث إنعكست التغيرات الوزارية ، فى الثمانينيات سلبياً على استقرار السياسة التعليمية ، وأنه لا توجد إستيراتيجية ثابتة ، وهذا يمنع الإستقرار والإستمرارية ويتيح الفرص الكثير [٤] من النقد فى الصحف خاصة .

وعلى الرغم من عدم تحقيق الإستيعاب الكامل فى التعليم الإبتدائي نتيجة لإزدياد عدد التلاميذ فى سن التعليم الإلزامى ، وقصور الإمكانات نجد أن الوزارة إتجهت لتطبيق نظام التعليم

---

[١] وزارة التربية التعليمية : تطوير وتحديث التعليم فى مصر ـ المرجع السابق صـ٧

[٢] دستور جمهورية مصر العربية : نفس المرجع السابق صـ ٤

[٣] قرار بقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ فى ٣٠ / ٦ / ١٩٨٨ المعدل لبعض أحكام قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ ومجلس الشعب ، لجنة التعليم بالحزب الوطنى ، القاهرة ١٩٨٨ .

[٤] عزت عبد الموجود : منهجية تقويم السياسة التعليمية ، البرنامج الدائم لتقويم السياسات والبرامج الإجتماعية ـ الندوة الأولى للبرنامج خلال الفترة من ١٣ – ١٥ إبريل سنة ١٩٨٨ ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية الجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ صـ ١٠٦

الأساسى ، وتشير الدراسات التى أجريت على هذة السياسة إلى أنها أخذت الشكل وليس المضمون ، فيما يسمى بالتعليم الأساسى [1] .

ومن الجدير بالذكر أنه عندما تم التفكير فى مد فترة الإلزام كان التفكير أن يتم ذلك بعد أن يتحقق الإستيعاب الكامل لجميع الأطفال فى سن (٦ - ١٢) ، وكانت الوزارة تأمل أن يتحقق ذلك فى عام ١٩٨١ [2] .

ولكن الذى حدث أن تم تعميم التجربة قبل تحقيق هذا الإستيعاب .

وقداهتمت صحف الدراسة إهتماماً كبيرا بقضية التعليم الأساسى ، وتناولتها بالشرح والتحليل وفرضت هذة القضية تواجدها فى الشارع المصرى فى بداية الثمانينات وإستحوذت على إهتمامات الرأى العام فى مصر ، وكان فى عهد وزارة الدكتور / مصطفى كمال حلمى أه عن السياسة التعليمية فى مصر والتى أعلنت عام ١٩٨٥ ، فقد أكدت علىأن من أهم أسس ومقومات هذة السياسة تتمثل فيما يلى :

١ ـ أن التعليم فى إطار التنمية هو المصدر الرئيسى لتوافر الكوادر الفنية والعملية والإداريب الماهرة .

٢ـ أن تطوير التعليم عملية هادئة ومتدرجة ، وتتضمن فى الكثير من جوانبها تغيرات ثقافية كما يقتضى التطوير تغيرا فى بعض المفاهيم والإتجاهات حيال العملية التربوية .

٣ ـ إن تطوير التعليم لا يتم بصورة سليمة عن طريق قرارات سريعة مفاجئة ومن الضرورى أن يمهد لعملية التطوير بين المنفذين والناس عامة .

---

[1] وثائق مؤتمر التعليم الأساسى بين النظرية والتطبيق، المنعقد بكلية التربية جامعة حلوان ، القاهرة ،١٩٨١ .

[2] منصور حسين ، ويوسف خليل ، التعليم الأساسى ، مفهومه ، مبادئه ، تطبيقاته ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٧٨ ، صـــ ٢٩

٤ـ أن تطوير التعليم عملية ينبغى أن تتم فى إطارها الطبيعى كمنظومة فرعية من منظومات المجتمع ، ولهذا لا يمكن تناول جانب من العملية التربوية بالتطوير دون الجوانب الأخرى ، وإنما تؤخذ بصورة كاملة متكاملة [١]

أما عن التغييرات التعليمية الهامة ، والتى حدثت فى هذة الفترة إلغاء الإستثناءات وكانت هذة القضية من الأهمية بحيث إهتمت بهاصحف الدراسة إهتماماً كبيراً ، لأن مبدأ الإستثناءات يقضى على تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع الواحد ،ويتنافى مع مبدأ العدالة الإجتماعية والمساواة ، والتى تضمنها الدستور ، كما نص عليه فى المادة (٨) من أنه " تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين وفى المادة (٤٠) من أن : " المواطنون لدى الدستور سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة [٢] .

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٩ يونية ١٩٨٥ بعدم دستورية بعض النصوص التشريعية التى تضمنت معاملة إستثنائية خصت بها فئات من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها لقبولهم بالتعليم الجامعى العالى دون التقيد بمجموع درجاتهم فى هذة الشهادة [٣] .

ومن التغييرات التعلمية الهامة فى هذة الفترة والتى لقيت قبولا لدى صحف الدراسة تستمر سياسة الوزارة فى الخط الذى رسمته الدولة من حيث توحيد مصدر إعداد المعلم على إختلاف مواقع عملهم سواء فى المرحلة الأولى بحلقتيها الإبتدائية والإعدادية أو فى المرحلة الثانية بأنواعها من الثانوى العام والفنى ، وذلك بأن يعد جميع المعلمين على

---

[١] وزارة التربية والتعليم ، السياسة التعيلمية فى مصر سنة ١٩٨٥ ، صـ ١١ ، ١٢

[٢] دستور جمهورية مصر العربية : نفس المرجع السابق

[٣] فتحى سرور : إستيراتجية تطوير التعليم : يولية ١٩٨٧ صـ ٨٧

مستوى جامعى تربوى ، مع الإستمرار فى تأهيل معلمى التعليم الإبتدائى للمستوى الجامعى " [1]

أما عن التغيرات التعليمية الهامة التى حدثت فى اواخر الثمانينيات فى عهد وزارة **الدكتور / فتحى سرور** فهى إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ١٩٨٧ ، والتى تختص بجميع مراحله فهى :

أولاً : التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل

ثانياً : إقامة المجتمع المنتج

ثالثاً : تحقيق التنمية الشاملة

رابعاً : إعداد جيل من العلماء [2]

والجدير بالذكر أن صياغة السياسة التعليمية المعلنة عام ١٩٨٧ قد تقدمت بمقترحاتها إلى عدة جهات ولاستطلاع الرأى فيها حيث تمت الدعوة لعقد المؤتمرات من المعلمين فى محافظات مصر لبحث مشكلات مصر ، ودور التعليم فى حلها ، وإستطلاع أراء رجال الفكر والإقتصاد والسياسة والتعليم ، وتم عقد المؤتمر القومى لتطوير التعليم فى يولية ١٩٨٧ .

ولعل من أهم التغييرات التعليمية التى حدثت فى أواخر الثمانينيات فى عهد وزارة الدكتور / فتحى سرور تخفيض السلم التعليمى عام ١٩٨٨ بقرار بقانون رقم (٢٣٣) ، أو تخفيض سنوات الإلزام إلى ثمان سنوات فقط [3]

وقد إهتمت صحف الدراسة إهتماماً كبيرا سواء الصحف القومية أو الحزبية بهذة القضية التربوية الهامة ، وجاء إهتمام صحف الدراسة بهذة القضية متسقاً مع اهميتها الشديدة ، حيث أنها قضية رأى عام وكان لها العديد من ردود الأفعال فى صحف الدراسة والتى

---

[1] السياسة التعليمية فى مصر ـ وزارة التربية والتعليم : المرجع السابق صـ ٣٥

[2] أحمد فتحى سرور : إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، مرجع سابق صـ ٩٠

[3] قرار بقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨ فى ٣٠/ ٦/ ١٩٨٨ المرجع السابق .

عكست إهتمامات الرأى العام فىمصر بهذة القضية التربوية الهامة ، وهذا ما سوف يظهر بوضوح فى الفصول التالية لهذة الدراسة .

ويمكن الإشارة إلى ما أشار إليه تقرير المجالس القومية المتخصصة من أن السياسة التعليمية فى مصر تفتقد عنصر الإستمرارية والتواصل وأن من أهم أسباب القصور والضعف فى تحقيق السياسة التعليمية القومية ، وتنفيذها والتى إتضحت فيما سبق كثرة القرارات الوزارية .

وإتصاف هذة القرارات بالتناقض فى محتواها ، بسبب تغيير الوزراء وتباين فلسفاتهم .

وقد ترتب على ذلك عدم إستقرار النظم التعليمية فى كثير من المجالات [١] .

والجدير بالذكرأن أى مشكلة رئيسية فى مجال التعليم إنما ترجع أساساً إلى حياتنا الإجتماعية والإقتصادية ، فالتعليم هو الوجه الذهبى للمجتمع بكل مافيه من إيجابيات وسلبيات [٢] فمشكلات التعليم نابعة من خارجه من الواقع الإجتماعى والإقتصادى للمجتمع ويمكن مواجهة مشكلات التعليم بالنظر إلى المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع [٣] .

اى أن أية محاولة لرفع مستوى التعليم لا يمكن أن تأتى بنتائجها المثمرة ، إلا إذا كانت مسبوقة بتغيير إجتماعى حقيقى ، أى أن أية محاولة جزئية لا تجدى فى تطوير مستوى التعليم ، ولا تنعكس فى وظيفته الإجتماعية .

وقد أشار تقرير البنك الدولى إلى أن عدم تقدم التعليم فى المجتمعات النامية لا يرجع دائماً إلى نقص فى المعلومات أو قصور فى التخطيط ، ولكن يرجع إلى عوامل إجتماعية أخرى

---

[١] المجالس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة الرابعة عشرة سبتمبر ١٩٨٦ـ يونية ١٩٨٧ ، الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة ، القاهرة ، ١٩٨٧ صـ ١٥٠

[٢] فؤاد زكريا : بين التعليم وقيم المجتمع فى الفكر المعاصر ، العدد ٧٣ ، مارس ١٩٧١ صـ ٣

[٣] سعيد إسماعيل على : محنة التعليم فى مصر ، كتاب الأهالى ، العدد الرابع ، القاهرة ، ١٩٨٤ صـ ٤٤

تؤدى إلى عدم تطبيق هذة المعلومات والإستفادة من الخطط الموضوعة [1] وبتحليل الواقع الإجتماعى والإقتصادى لمصر فى منتصف السبعينيات والثمانينيات نجد أن المشكلات التعليمية هى إفراز طبيعى للمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتى حدثت فى مصر منذ منتصف السبعينيات ، وأن السياسة الإقتصادية فى مصر ونتائجها المتلاحقة من زيادة الديون والعجزفى الموازنة العامة للدولة ، وقلة الإستثمارات كانت لها نتائجها السلبية على التعليم [2] ، وهذا ماسوف يظهر بوضوح ، وخاصة فى أواخر الثمانينيات على القضايا التربوية محل الدراسة وهذا ما سوف تعرضه الباحثة فى الفصول التالية لهذ الدراسة .

إن الممارسات الفعلية للسياسة الإقتصادية فى مصرلها تأثيراتها السلبية على تحقيق أهداف السياسة التعليمية فقد صدرت تشريعات عديدة فى منتصف السبعينيات لتشجيع إستثمارات القطاع الخاص المصرى والأجنبى ، ودفعه إلى النشاط الإنتاجى ، ومن أهم هذ التشريعات قانون إستثمار رأس المال العربى والإجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤م، وقانون السماح للمواطنين بتمثيل الشركات الأجنبية رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ [3]

" وتحقق بذلك تغيير واضح فى الهيكل الإقتصادى المصرى حيث تبادل القطاع العام مع القطاع الخاص أدوارهما فى الإستثمارات ، وظهرت البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والمشتركة ، وأقيمت المناطق الحرة لتشجيع المستثمر الأجنبى ، وبدلاً من أن تحقق الممارسات الفعلية لهذة السياسة الإقتصادية (سياسة الإنفتاح) زيادة الإنتاج ، ومساهمة رأس المال الخاص المصرى والأجنبى فى الإستثمارات ، جاءت بنتائج عكسية حيث

---

[1] John Sinnons (ed) the Educational Dilelenna Policy Issues for Developing countries in the 1980 . 5 . OX ford perganan press , 1980 , p . 7 .

[2] أمانى قنديل / سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى ، منتدى الفكر العربى عمان ، ١٩٨٩ ، صـ١٠٥

[3] المركز القومى للبحوث الإجتماعى والجنائية ، المسح الإجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ ـ ١٩٨٠ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٥ ، صـ ٥٠٠

تزايدت نسبة الإستهلاك عن الناتج المحلى ، وإرتفع معدل النمو السنوى للإستهلاك إلى ٧,٨ ٪ بينما كان معدل نمو الناتج المحلى ٣,٥ ٪ [١]

وتنعكس هذة السياسة الإقتصادية على قضية التمويل فى السياسة التعليمية فى مصر ، حيث أن هناك أزمة فى تمويل التعليم وإنهاتمثل أهم المحددات التى ستقرر إتجاهات السياسة التعليمية فى المستقبل [٢] .

وتشير الثمانينيات إلى " حاجة التعليم إلى الإستثمارات الكبيرة فى وقت تعجز فيه الدولة عن الوفاء به كاملا ، وقد شكل نصيب قطاع التعليم والبحوث والشباب نسبة ٨,٧ ٪ من إجمالى الإستثمارات الموزعة على القطاعات الأخرى فى الموازنة العامة [٣] .

والجدير بالذكر أن معظم مشكلات التعليم والتى ظهرت فى الثمانينيات كانت أسبابها المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع المصرى فى الفترة محل الدراسة والتحولات الإقتصادية التى حدثت والتى كان من نتائجها العديد من المشكلات والقضايا التعليمية الهامة ، والتى فرضت تواجدها على صحف الدراسة وإستحوذت على إهتمامات الرأى العام فى مصر ولا سيما فى الفترة أواخر الثمانينيات وهذا ماسوف تعرضه هذة الدراسة فى الفصول التالية .

---

[١] جمال حمدان : شخصية مصر ـدراسة فى عبقرية المكان الجزءالثالث ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ صـ ١٢٠

[٢] أمانى قنديل ، سياسات التعليم فى وادى النيل والصومال وجيبوتى مرجع السابق صـ ١٠٣ .

[٣] بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، التقريرالإستراتيجى العربى ١٩٩١ مطابع الأهرام المركزية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، صـ ٣٥٣